مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: الأدوار الدولية للقوى الكبرى تجاه الزمة السورية
اسم الكاتب: د. معتز عبدالقادر محمد الجبوري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/612
تاريخ الاسترداد: 2026/07/09 23:17 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الأدوار الدولية للقوى الكبرى تجاه الازمة السورية

د. معتز عبدالقادر محمد الجبوري

جامعة جيهان

كلية القانون والعلاقات الدولية

Abstract

The nature of contemporary at international relations turned to a non-zero game between the central powers in the contemporary international system, where the spins interact on the basis of recognition of conflicting interests on the one hand and common interests on the other hand in the Middle East General and the Arab region in particular, after becoming the Arab regimes at the expiry phase which came after the Tunisian revolution, and which is designated as the spark to these crises and the Arab revolutions.

Since the Syrian crisis created an international conglomerates and worked on the detection of cracks within the international system and to disclose the differences that were covered with the international community and international legitimacy, which began crack and crumble in front of the interests of States, which is leading the global system and works to make interests based on the concept of power and possibilities away from the concept, who became traditional in the eyes of these countries.

It is clear that American policy in particular and the West in general aimed to continuing the quest to expand the NATO action circle in order to prevent check Russia

strategic objectives encirclement policy, while Russia seeks to counter this trend across several fronts, including the Syrian crisis that came to make these interactions between the major powers In field experiments, during attraction of the US position with the French and Russian position .

ملخص

تحولت طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة إلى لعبة غير صفرية بين القوى المركزية في النظام الدولي المعاصر، حيث يدور التفاعل على أساس الإقرار بمصالح متناقضة من ناحية ومصالح مشتركة من ناحية أخرى في منطقة الشرق الاوسط عامة والمنطقة العربية بصوره خاصة بعد ان اصبحت الانظمة العربية في مرحلة انتهاء الصلاحية التي دخلت عقب الثورة التونسية ،والتي اعتبرت بمثابة الشرارة لهذه الازمات والثورات العربية.

اذ أن الازمة السورية قد خلقت تكتلات دولية وعملت على كشف لشروخ داخل النظام الدولي والافصاح عن الخلافات التي كانت مغطاة بغطاء المجتمع الدولي والشرعية الدولية التي بدأت تتصدع وتنهار أمام مصالح الدول التي تتزعم النظام العالمي وتعمل على تحقيق مصالحها بناء على مفهوم القوة والامكانيات بعيداً عن مفهوم القانون الذي اصبح شيء تقليدي في نظر هذه الدول.

فمن الواضح أن السياسة الأميركية بشكل خاص والغربية بشكل عام تستهدف مواصلة السعي لتوسيع دائرة عمل الناتو بهدف الحيلولة دون تحقق روسيا اهدافها الاستراتيجية سياسة التطويق ، بينما تسعى روسيا إلى مواجهة هذا التوجه عبر جبهات عدة ومن ضمنها الازمة السورية التي جاءت لكي تجعل هذه التفاعلات بين القوى الكبرى في حقل تجارب، من خلا تجاذب الموقف الامريكي مع الفرنسي وتنافرهما مع الموقف الروسي الصيني. وهذا ما سوف يتم تناوله في هذا البحث من خلال مجموعه من الادوار والمواقف الدولية.

المقدمة:

يحظى المشرق العربي بمكانةٍ جيو سياسية مهمة في خريطة السياسية العالمية يزيد من أهميتها ما يتمتع به من تنوع في الهوية الاثنية والدينية ومن تعقيد في البنية الاجتماعية السياسية، الامر الذي يجعل منه ساحة ملائمة لتفاعل مصالح اقليمية ودولية عديدة متصارعة على ارضه، وهذا الواقع انعكس انعكاساً كلّياً على الاوضاع السياسية فيه قديماً وحديثاً بحيث أن أيّة تغيرات سياسية في المشرق العربي لا تتوقف عادة ضمن حدود الدولة الواحدة، بل تكون شديدة التأثير اجتماعياً وسياسياً في محيطها الجغرافي برمته، ولا تخرج الازمة السورية من هذا الاطار، اذ تأثرت دول الجوار العربي بالتغيرات السياسية والامنية الجارية في سورية، كما اثرت فيها من أجل دفع انظمتها الى اتباع سياسات تنسجم والمحددات الداخلية والخارجية في صناعة قرارها تجاه الازمة السورية.

المشكلة الدراسية:

تعددت الاطراف الدولية والاقليمية والداخلية التي تؤثر على مسار الثورة السورية، وتعددت المصالح للأطراف المختلفة على الساحة السورية. مما دفع الباحث لاختيار الدول التي تعتبر أطراف الصراع وباعتبارها من القوى الكبرى فأن سياساتها الخارجية تجاه سوريا لها ما يبررها وما تخفيه من مصالح ومطامع، كما أنها تؤثر بشكل كبير على مسار الأزمة في سوريا.

منهج الدراسة:

لقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج التاريخي من اجل التعرف على سير الاحداث، كذلك تم التركيز على المنهج التحليلي الذي يساعد على معرفة مواقف الدول الفاعلة في هذه الأزمة.

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن الازمة السورية اصبحت نقطة تجاذب العديد من الدول الكبرى والفاعلة في النظام الدولي، دون ان تحسم هذه الازمة لصالح جهة معينة سواء في الداخل

السوري او لصالح دولة كبرى تسعى لدعم جهة معينة، وتنطلق من هذه الفرضية عدة اسئلة، وكما يلي:

١- أسباب الازمة السورية وتداعيتها.

٢- مواقف الحكومة السورية ومعالجتها للازمة السورية.

٣- مواقف الدول الكبرى من الازمة باعتبارها الدول التي لعبة دوراً في تغير مسارات الازمة.

تقسيمات الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة الى مبحثين وكما يلي:

-**المبحث الاول**: الازمة السورية وتداعياتها.

-المطلب الاول: اسباب الازمة السورية.

-المطلب الثاني: تداعيات الازمة ومعالجتها.

-**المبحث الثاني**: المواقف الدولية من الازمة السورية.

المطلب الاول: الموقف الامريكي- الفرنسي من الازمة.

المطلب الثاني: الموقف الروسي- الصيني من الازمة.

المبحث الاول

الازمة السورية

لاتزال الازمة السورية وتداعياتها تمثل اهم التطورات التي يشهدها العالم العربي خلال الفترة، حيث كشفت الاوضاع في سورية عن أن كل السيناريوهات المختلفة والمحتملة مازالت مطروحة وهو الامر الذي سيكون له تداعيات عدة على الاستقرار الاقليمي، كما ان تزايد نشاط الجماعات الجهادية في سورية قد ينعكس على النشاط السلفي الجهادي المتطرف في المنطقة بصفه عامة.

أذ تمر الازمة السورية حالياً بمرحلة بالغة الاهمية وذلك ارتباطاً بالتطورات التي تشهدها مستويات الازمة سواءً فيما يتعلق بالحراك السياسي لقوى المعارضة السياسية في الخارج والداخل. ومما يمكن ان تنعكس هذه الاحداث على المتغيرات الجيوأسترتيجية، حيث اصبح المتغير المكاني له دور كبير في العديد من الاحداث الجارية في سورية بصورة خاصة والمنطقة بصورة عامة، ومن هذا المنطلق يجب التركيز في هذا البحث على اسباب الازمة من ناحية، وتداعيتها على الداخل السوري من ناحية اخرى. و كما يلي:

المطلب الاول: أسباب الأزمة السورية.

المطلب الثاني: تطورات الأزمة السورية.

ت

ت

ت

المطلب الاول

اسباب الازمة السورية

فرضت اتفاقية سايكس – بيكو على الرأي العام السوري حدوداً لم يستطع أن يتقبلها، الأمر الذي أدى إلى ضعف الاحساس بالولاء للدولة القطرية عند الكثير من المواطنين، وقد دفعهم هذا الأمر إلى البحث عن مصادر أخرى للهوية الوطنية خارج حدود الإقليم السوري. وتنازعت الهويات بين ثلاث اتجاهات، قومية عربية، سورية قومية، وتيار داعي لإعادة احياء الخلافة الإسلامية. وفي الوقت نفسه حافظ السوريون على الولاء للمنطقة وللطائفة وللعشيرة، وفي بعض الأحيان للعائلة. هذا الولاء لعب دوراً سلبياً في أوقات الأزمات التي عصفت على المنطقة، حيث نرى أن مصطلحات من قبيل " القبيلة، العشيرة، الطائفة" تعود إلى الظهور وبقوة على المسرح السياسي للأحداث الراهنة [1].

أسباب الازمة:

١–طبيعة النظام الحاكم:

تفرّد حزب البعث العربي الاشتراكي في السلطة واحتكاره ممارسة العمل السياسي في بعض قطاعات المجتمع بموجب المادة الثامنة في الدستور، ووضع خطوط حمراء أمام باقي الأحزاب أثناء ممارستها للعمل السياسي في الشارع السوري لا سيما في أوساط الشباب عموماً والطلاب خصوصاً. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فبعد انشغال حزب البعث بالسلطة ومتطلباتها ضعف الجانب العقائدي في ممارسته السياسية والاجتماعية وفتح باب الانتساب أمام الجميع من دون وضع قواعد صارمة لطرق اختيار أعضائه، مما سمح بدخول أعداد هائلة من المنتفعين والانتهازيين إلى صفوفه للاستفادة من الامتيازات التي يتمتع بها عضو حزب حاكم في الدولة[2]. هذه الفئات تغلغلت في بنيان الدولة ومفاصلها الرئيسية، وشغلت مناصب رسمية وبدأت تستغل الدولة وأجهزتها في سبيل تحقيق مطامعها الخاصة وخدمة لأهدافها غير المشروعة.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد فكثير من هؤلاء نكصوا إلى ثقافتهم الدينية السائدة والتي بدأت تميل إلى التشدد شيئاً فشيئاً نتيجة قراءة قادمة من خارج حدود الدولة عملت على تغذية الطائفية بسبب ما اعتبرته احتكار السلطة من قبل فصيل معين في سورية [٣].

٢-القضية الكوردية:

القضية الكوردية واحدة من المسائل المعقدة في العالم، فهي تتناول من ناحية الحقوق القومية لشعب متواجد بصفته أقليات قومية موزّعة على أربعة دول متاخمة بعضها لبعض، وبينها حدود دولية فاصلة، وهي في الوقت ذاته تحمل تطلّعات شعب يطمح إلى أن يكون أمة بين الأمم، وأن يكون له كيانه القومي المستقل بين الكيانات القومية في العالم، لاسيما اذا ما علمنا أن المنطقة لازالت أسيرة الترتيبات التي وضعتها الدول الكبرى في الماضي بكل ما تحمله وما يتداخل معها من مصالح و توازنات و نزاعات وتناقضات محلية و إقليمية ودولية. وشاءت الظروف التاريخية و التحالفات الدولية أن تضع الشعب الكوردي موزّعاً بين عدد من أقطار مختلفة ، فأراضيه واقعة داخل أطر دول مستقل بعضها عن بعض. وبالتالي فإن حل القضية الكوردية باعتبارها قضية قومية عامة ليس مرتبطاً بسورية وحدها، ولا بالعرب جميعهم، إلا في حدود معينة، وإلا بصفتهم طرفاً من أطراف عديدة [٤]. تنطلق كل الأحزاب الكوردية في سورية من الأرضية السورية، وتعتبرها ساحة نضالها الرئيسية مع التنويه بأن انطلاقها من الأرضية السورية لا يعني عدم تعاطفها مع أبناء جلدتها في كوردستان العراق وكوردستان تركيا وكوردستان إيران وبشكل عام مع الأكراد في جميع أماكن وجودهم، كما يعتبر الكورد في سورية جزءاً من الشعب السوري، ولا تستخدم معظم الأحزاب الكوردية في سورية تعبير كوردستان سورية، بل تعتبر نفسها جزءاً من الحركة السياسية الوطنية والتقدمية والديمقراطية في سورية، وتحدد أسلوب عملها بالنشاط السياسي الجماهيري الديمقراطي السلمي، وبربط نضالها مع نضال كل الوطنيين والتقدميين والديمقراطيين في سورية على اختلاف انتماءاتهم، وهي تؤكد أنها لن تنجر إلى أساليب العنف، بل إنها ترفض وتدين بشدة كل أشكال العنف، وكل أشكال الانتقام والحروب الأهلية [٥] .

من هنا ومما تقدم نلاحظ ان الكورد في سورية كانوا ينظرون ويسعون الى الاندماج في المجتمع السوري باختلاف طوائفه ولا يسعون الى الانفصال كما هو الحال في اكراد العراق، وربما السبب هنا يرجع الى طبيعة التعامل من قبل السلطة الحاكمة مع هذه المشكلة.

٣- الاسباب الاقتصادية:

تعتبر سورية بلداً غنياً بموارده الطبيعية، فهي تحتوي سهولاً خصبة ومياهاً وافرة، ولديها أيادٍ عاملة ماهرة، كما تحتوي تنوعاً طبيعياً بين جبال ووديان وسهول. وقد دأب الحكم على مصادرة الأراضي والادعاء بأنها لأغراض ومنافع عامة، مما اضطر أهلها للهجرة من مكانهم التاريخي (غادر الجزيرة، المنطقة التي كان يقال إنها ستطعم سورية وجزءاً من الوطن العربي، ما بين ثلاثمائة ألف ومليون مواطن خلال الأعوام الستة الماضية، وقد بدأت المنظمات الدولية توزع هناك ثلاثة وعشرين ألف سلة غذاء يومياً)، وقد هاجر السوريون الذين صودرت أراضيهم ومزارعهم إلى مدن صفيح في ضواحي المدن، تحيط بمدن صفيح أقدم، محرومة من معظم الخدمات الحياتية، هي في حقيقتها سكن عشوائي، يعيش فيها ٤٢ بالمائة من السوريين (المتوسط العالمي ٨ بالمائة) [٦].

إضافة إلى هذه الصورة القاتمة من تفشي البطالة وتدني مستوى المعيشة وانخفاض القدرة الشرائية وانتشار الفقر، فإن الحياة الاقتصادية مملوءة بالفساد، فلا بد من الرشوة من أجل إنجاز أية معاملة، ولا بد من إذلال المواطن نفسه أمام أجهزة الأمن، لأن كل شيء مرتبط بأجهزة الأمن المختلفة.

ونستطيع أن نقرر بكل وضوح ودقة أن سورية أصبحت قسمين: الأول: قلة من الناس تملك كل شيء وهم آل الأسد ومن حولهم ، نهبوا كل خيرات ومقدرات سورية. والثاني: هم معظم الشعب لا يملكون ولا يجدون قوتهم وهم في فقر مدقع. مما أدى إلى ضيق الشعب وانفجاره، وكان هذا العامل الاقتصادي هو أحد العوامل التي فجرت الأزمة في ١٥\٣\٢٠١١[٧].

٤-تفشي الظلم وانعدام المساواة:

يعاني المواطن السوري من تفشي الظلم وانعدام المساواة، ولا يصل إلى حقوقه في أي مجال اقتصادي أو تجاري أو سكني أو مالي أو تعليمي إلخ..... بشكل متساوٍ مع المواطن الآخر من أبناء الطائفة العلوية، ولا يصل إلى بعض حقوقه إلا من خلال الأجهزة الأمنية[٨]، وإن إحساس السوريين بعدم المساواة كان أحد العوامل التي دفعتهم إلى الثورة على هذا النظام.

المطلب الثاني

تطورات الأزمة السورية

خرجت المظاهرات في سورية في ٢٠١١\٣\١٥ مطالبة: بالحرية والكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية، وبالمشاركة في القرار السياسي، وإنهاء الفساد، وإبعاد الفاسدين، وكف قبضة الأجهزة الأمنية عن التدخل في كل صغيرة وكبيرة إلخ.. لكن النظام السوري استخف بالأزمة السورية في بداياتها، واعتبر أن ما حدث في تونس ومصر لا ينطبق على سورية، وأن سورية غير تونس ومصر، وظن أنه يمكن أن يحل مشكلة الأزمة بالقبضة الأمنية التي امتلكها، والتي عالج بها أزماته السابقة، لذلك بطش بالأطفال الذي خرجوا في درعا متأثرين بما شاهدوه على القنوات الفضائية، من كلمات منددة بالنظام كما بطش بأهاليهم، وهدّد المحافظة جميعها، وهدّد جميع الوفود التي توسطت لحل الموضوع، لكن استمرار المظاهرات، وإصرار الناس على مطالبهم جعله يلجأ إلى خطة ذات ثلاث محاور:

الأول : تهديد جماهير الشعب السوري بقبضته الأمنية، وتخويفهم، وإرهابهم، من أجل ألا يعودوا إلى التظاهر، واستخدام القوة معهم، واللجوء إلى الاعتقال والتعذيب والقتل أحياناً إلخ...، لكن كل ذلك لم يرهب الجماهير ولم يخفهم، بل استمروا في التظاهر والمطالبة بإسقاط النظام[٩].

الثاني: اعترافه بأن هناك حاجة لإصلاح الأوضاع المتردية في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلخ... منذ مجيء بشار إلى الحكم، وأكد ذلك في المؤتمر القطري الذي انعقد في عام ٢٠٠٥، لكن ذلك لم يتحقق –حسب زعمه– لسبب احتلال أمريكا للعراق عام ٢٠٠٣، وتقديم الأمن

على الإصلاح، لذلك فإن النظام بعد أن اشتعلت الأزمة بدأ بدراسة تغيير الدستور وبالذات المادة التي ترهن سورية بيد حزب البعث، والتي تعتبر أن حزب البعث هو قائد الدولة والمجتمع [١٠]، وبالفعل أجرى بعض الرتوشات على وضعه، فأصدر قانوناً جديداً للانتخاب، وأصدر قانوناً جديداً للأحزاب إلخ...، ثم أجرى انتخابات جديدة في شهر أيار (مايو) من عام ٢٠١٢ من أجل انتخاب مجلس شعب جديد إلخ..، لكن الشعب استخف بكل هذه الإجراءات، واعتبرها غير حقيقية، لأن النظام كان قد فقد مصداقيته، لذلك استمرت جماهير الشعب في التظاهر مصرة على مطالبها في الحرية والعدالة والمساواة والأمن والكرامة إلخ..[١١].

الثالث: ادعاء النظام أن مجموعات إرهابية هي التي تقود هذه الجماهير الثائرة، وأن هذه المجموعات ممولة من الخارج، وهذا الإرهاب تحارب به القوى الخارجية سورية عقاباً لها على موقفها في التصدي لإسرائيل والامبريالية العالمية، ثم اتهم صراحة كلاً من قطر والسعودية بأنهما وراء هذه الحملة الإرهابية، لذلك لجأ النظام إلى القتل والبطش والتدمير والاعتقال والتعذيب إلخ.. مستخدماً كل أجهزته الأمنية التي بناها، والتي ظن أنه ستحل له هذه الأزمة، لكنه تجاهل أنه هو سبب هذه الأزمة، وأن أجهزته الأمنية هي عامل رئيس في هذه الأزمة، وتجاهل أن الشعب مصر على أن يحيا حياة جديدة ملؤها الكرامة والحرية والمساواة والعدل والبناء والحضارة والسلم إلخ [١٢].

مشروع الجامعة العربية لحل الأزمة في سورية:

إزاء استمرار الأزمة السورية وخروج التظاهرات المطالبة بالحرية والكرامة والعدالة تفاعلت بعض الدول العربية، وصاغت مشروعاً باسم الجامعة العربية طالب النظام السوري بوقف القتل والتدمير، وإطلاق سراح المعتقلين، والسماح بالتظاهر، وبالفعل اضطرت سورية إلى الموافقة على مشروع الجامعة العربية بعد مماطلات ومساومات وتعديلات أدخلت على مشروع القرار، وقد ترأس وليد المعلم وفد سورية، كما ترأس نبيل العربي الأمين العام للجامعة العربية وفد الجامعة، واشترك معه حمد بن جاسم رئيس وزراء قطر في إجراء الحوار مع سورية [١٣] .

وكان هدف سورية من الموافقة على القرار هو امتصاص الضغوط عليها من أجل أن تكسب مزيداً من الوقت لعلها تستطيع القضاء على الأزمة، وقد أرسلت الجامعة العربية وفداً من المراقبين بقيادة الفريق الدابي من أجل التأكد من تنفيذ مشروع الجامعة العربية، وانتشر المراقبون في عدد من المدن والقرى، لكن سورية لم تنفذ ما هو مطلوب، واستمر القتل والاعتقال والتدمير دون احترام لأي اتفاق، مما حدا ببعض الدول العربية مثل السعودية إلى سحب ممثليها من بعثة المراقبين العرب، لأنها لم تشأ أن تكون شاهد زور في مشروع الجامعة العربية، ثم تبعتها دول مجلس التعاون الخليجي في سحب ممثليها من بعثة المراقبين، ثم أعلن عن فشل مشروع الجامعة الذي لم تطبق سورية شيئاً منه واستمرت في القتل والتدمير والتشريد[١٤].

ومن الجدير بالذكر أن تدمير حي بابا عمرو في حمص وتشريد أهله منه وقتل المئات منهم، قد وقع أثناء قيام بعثة المراقبين بعملها في سورية وأثناء زياراتها المتكررة له.

مشروع الأمم المتحدة بالتعاون مع الجامعة العربية:

اتجهت الجامعة العربية إلى الأمم المتحدة بعد أن فشل مشروعها، واستصدرت مشروعاً مشتركاً بين الجامعة العربية من جهة وبين الأمم المتحدة، واعتمدت كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة كمبعوث إلى سورية لتنفيذ هذا القرار، وقد اشتمل مشروع القرار نقاط عدة، منها:

١. سحب المظاهر المسلحة من المدن والقرى.
٢. إطلاق سراح المعتقلين.
٣. السماح بالتظاهر السلمي.
٤. وقف القتل والتدمير.
٥. وإرسال بعثة مراقبين دوليين من أجل تنفيذ البنود السابقة.

اما سورية فقد وافقت –كعادتها– على المشروع من أجل كسب الوقت، واستقبلت بعثة مراقبين من (٣٠٠) مراقب، لكنها لم تنفذ شيئاً من القرار، واستمرت الدبابات منتشرة بين البيوت، واستمر

الجيش منتشراً بكثافة في القرى والمدن، وإطلاق النار على المتظاهرين السلميين، وقد وقعت أكبر مجزرتين بوجود المبعوثين الدوليين وهما: مجزرة الحولة في حمص في ٢٥\٥\٢٠١٢، ومجزرة القبيرة في حماة في ٦\٦\٢٠١٢[١٥].

في نهاية المطاف يرى الباحث ان الازمة السورية كانت مركبة من ازمات اقتصادية واجتماعية وسياسية شكلتها طبيعة النظام السياسي الذي حكم البلاد وخلق طبقات اجتماعية متنافرة تعتمد على المحسوبية والطائفية في بعض الاحيان، ناهيك عن فلسفة التحالفات السورية مع ايران وحزب الله، هذا ما جعل سورية محط انظار القوة التي تطمح بأن تنهار هذه التحالفات ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية التي ترى بأن سورية هي شوكة في عين اسرائيل نتيجة للدعم اللامحدود لحزب الله وعلاقتها بإيران، وأن الحل لهذه الازمة يجب ان ينبع من الداخل على غرار تجربة اليمن التي تجسدت بالانتقال السلمي للسلطة وهذا ما يجب الاخذ به قبل ان تستفحل الجماعات المسلحة والمتطرفة التي لها امتدادات خارجية وتأخذ البلد الى الهاوية.

المبحث الثاني

التفاعلات الدولية من الازمة السورية

شكّلت الأزمة السورية المستمرة منذ عام ٢٠١١ نقطة اشتباك بين نظم إقليمية ونظم دولية، وامتزج التنافس الدبلوماسي بين أطراف دولية وإقليمية بعراك عضوي على الساحة السورية، وتبدّى الفارق بين سياسات إدارة النشاط الدبلوماسي اليومي وبين النشاط الدبلوماسي في لحظات التحولات الاستراتيجية، وهو ما جعل الكثير من المحللين الذين أَلِفوا إيقاع الدبلوماسية اليومية لبعض القوى الكبرى (الولايات المتحدة الامريكية – روسيا الاتحادية–فرنسا– والصين) يُسقطون هذا الإيقاع على دبلوماسية لحظات التحول الاستراتيجية، فأخذتهم مفاجآت التغير، لهذا السبب اصبحت الدول تتنافس في مجالات مختلفة منها التنافس صراعي او التعاوني، وذلك من اجل الحصول على المكاسب الاستراتيجية التي اصبحت اكثر اهمية في المنطقة في ظل الثورات والفوضى الخلاقة التي اخذت تستشري في جسد هذه الدول صاحبة الانظمة المترهلة، من هنا يمكن ملاحظة ازدواجية مواقف كل من

الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا في التعامل مع الازمات، ففي الوقت الذي يكون لهما مواقفَ متشددة في ليبيا وتصران على انهاء النظام الليبي، نجد انهما قد تهاونتا في اتخاذ موقفاً حازماً حول مايحدث في سورية، اما موقف روسيا الاتحادية وجمهورية الصين الشعبية تجاه الأزمة السورية احدث مفاجأةً للكثير من المراقبين نظرًا لوقوعهم في سوء التقدير القائم على اعتماد الاتجاه التاريخي الذي أخذته دبلوماسية الدولتين خلال الفترة من ١٩٧٨ في الصين (ما بعد برنامج التحديثات الأربعة) ومن ١٩٨٥ في روسيا الاتحادية (فترة ميخائيل غورباتشوف وبوريس يلتسين)، دون الأخذ في الاعتبار التحولات العميقة في بنية الدولتين التي انعكست على دبلوماسيتيهما، من هنا كان للدور الروسي– الصيني فاعلاً في بقاء الازمات تتأرجح دون ان تُحسم لصالح جهةٍ معينةٍ ، سواء معارضة للنظام او للنظام نفسه، وخلق فوضى خلاقة وهو ما ارادته القوى الكبرى، لهذا سوف نقوم بهذا المبحث بتناول دور الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا في المطلب الاول، والدور الروسي _الصيني من الازمة السورية في المطلب الثاني.

المطلب الاول

الدور الامريكي – الفرنسي

يبدو الشقاق الحاصل بين الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا حول سورية بارزاً للعيان أكثر مع مرور الوقت، وذلك من خلال متابعة مواقف كل من الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا، ففي الوقت الذي تشترك فيه الدولتين باتجاه تغير النظام ،ولكن بأدوات مختلفة، نرى ان الموقف الفرنسي يتأرجح بين دعم المعارضة من جهة، والبحث عن حل سلمي يرضي جميع الاطراف من جهة اخرى، من هنا يمكن القول أن الموقف الفرنسي من الأزمة السورية يعتبر ضعيف التأثير على مسار الوضع الراهن هناك، مقارنة بالولايات المتحدة الامريكية ؛ ولهذا السبب يمكن أن يترك انعدام التوافق عواقبهُ على المدى الطويل بين كل من فرنسا والولايات المتحدة الامريكية. اما الاخيرة فقد دخلت على خط الازمة من اجل ان تمسك بزمام الامور من منطلق الصراع مع روسيا في هذه المنطقة الاستراتيجية الحساسة في حسابتها الخارجية، والتي فرضت عليها ان تسلك طريق المناورة بين التهديد بالحل العسكري على

قرار النموذج الليبي، او الحل السلمي على قرار النموذج اليمني، دون أن يكون هناك حلٌ حاسمٌ وهذا ما يمكن ملاحظته بصورة واضحة من خلال تتبع مسارات سياسة الادارة الامريكية.

لهذا سوف نتناول في هذا المطلب موقف كلٍ من الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا.

اولاً: الدور الأمريكي في الأزمة السورية:-

اتسم الموقف الأمريكي تجاه سورية بالتردد والغموض تارةً والمرونة تارةً اخرى؛ فبعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ كانت الادارة الأمريكية مشغولة في مراجعة سياساتها تجاه النظام السوري، بعد أن كانت هذه الإدارة تتعامل مع سورية على أنها من الدول الداعمة للإرهاب وتهدد المصالح الإسرائيلية بدعمها لحماس وفصائل المقاومة، وان تغيير النظام القائم مسألة ضرورية[١٦]. لكن تغير هذا الموقف بفوز الديمقراطيين بأغلبية المقاعد في الكونگرس الأمريكي في عام ٢٠٠٨ لإدراكهم أن سياسات الجمهوريين تجاه سورية فشلت في تحقيق المصالح الأمريكية، لذلك ترسخت لديهم قناعات بضرورة تغيير الاستراتيجية الأمريكية تجاه سورية باعتبار تغيير النظام السوري حجر الاساس في هذه الاستراتيجية، وهذا ما كان متوافقاً مع رغبة الرئيس الأمريكي بارك أوباما، ومن هنا بدأت مرحلة جديدة في العلاقات الأمريكية السورية.

بعد ذلك ببضعة اعوام جاءت الأزمة السورية لتضع الادارة الامريكية امام ادراك المخاطر المرافقة لرغبتهم بتغيير النظام، لتشكّل هذه المخاطر عقبات حقيقية في جدية الموقف الامريكي من تغيير النظام[١٧]، وتجسّدت هذه التحديات بالآتي:

١- غياب السيطرة على السلاح الكيماوي السوري:

فمنذ اندلاع الأزمة السورية أعلنت واشنطن أن أيّة محاولة من جانب الرئيس السوري بشار الأسد لاستخدام السلاح الكيمياوي سيعرضه لضربة عسكرية أمريكية، أي غن استخدام السلاح الكيماوي يمثل خطاً أحمراً لا يجب الاقتراب منه. ولذلك جاء استخدامه في منطقة (الغوطة) في ٢١ أغسطس ٢٠١٣ تجاوز لهذا الخط الأحمر والذي أسفر عن مقتل ما يقرب من ١٤٠٠ ضحية من المدنيين. ورغم

أنها ليست المرة الأولى التي يستخدم فيها هذا النوع من الاسلحة في سورية، حيث أشار وزير الخارجية الأمريكى إلى استخدامه من جانب النظام ١١ مرة في وقت سابق، ولكن استخدام السلاح على نطاق واسع هذه المرة وضع مصداقية الرئيس الأمريكى وبلاده أمام اختبار حقيقي [١٨] .

٢- الدروس والعبر من غزو أفغانستان والعراق:

تلعب الخسائر الجسيمة التي مُنيت بها الولايات المتّحدة أثناء غزوها أفغانستان والعراق، دوراً كبيراً في التأثير على القرار الأمريكي إزاء أي خطوة من شأنها أن تفسّر على أنها استعدادٌ لتدخّل محتمل في سورية أو على أنها التزام بتدخل. إذ يعتقد الكثير من صنّاع القرار الأمريكي أن قرار التدخّل الأمريكي في أفغانستان والعراق كان قراراً خاطئاً تم بناءاً على معلومات خاطئة، وأنّ الولايات المتّحدة دفعت ثمناً باهضاً بسبب هذا التدخل، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وأمنياً، وأنّ كل تدخل عسكري هو قرار خاطئ بالضرورة، وتنسجم هذه النتيجة أيضاً مع توجهات أوباما الشخصيّة منذ مجيئه إلى البيت الأبيض وسياساته القاضية بعدم الدخول في مغامرات عسكرية خارج البلاد، إضافة إلى تقليص النفقات الدفاعيّة وانتهاج سياسة الحوار والتفاهم مع الأعضاء الفاعلين في المجتمع الدولي وتسليم جزءاً كبيراً من الأعباء الإقليميّة إلى الدول الإقليمية الفاعلة والقويّة والقادرة على تحمّل هذه الأعباء بدلاً عن الولايات المتّحدة[١٩].

٣- حماية أمن اسرائيل:

واضح جداً أنه دائماً ما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على أمن إسرائيل، فنجد أن التحركات الأمريكية كانت تسعى للحفاظ على مصالح إسرائيل التي تتمثل في منع سقوط ترسانة الأسلحة البيولوجية والكيماوية في أيدي عناصر متطرفة أو في يد حزب الله أو إيران، وما ساعد على تحقيق هذا الهدف هو استخدام الرئيس بشار الأسد السلاح الكيماوي في منطقة (الغوطة) في أغسطس ٢٠١٣، وجاءت المبادرة الروسية التي وافقت عليها أمريكا ودعمتها إسرائيل من أجل نزع السلاح الكيمياوي السوري. واعتبرت إسرائيل أن الاتفاق مكسب استراتيجي يصب في صالحها من خلال التخلص من قدرات الردع التي امتلكتها سورية قديماً أي السلاح الكيماوي وضمان عدم وقوعها في

أيدى تنظيمات مسلحة يمكن أن تستخدمها مستقبلاً في مواجهة إسرائيل وبالتالي تبقى إسرائيل متمتعة بتفوقها في السلاح التقليدي وغير التقليدي [٢٠] .

٤- اتساع حجم الكارثة الإنسانية والمسؤولية الأخلاقية للولايات المتحدة الأمريكية:

يبدو أن الإدارة الأمريكية بشكل عام متخلية عن واجبها الإنساني تجاه سورية، وهذا أثار الجدل حول جدوى عبارات حقوق الإنسان وقيم الحرية والعدالة وما تمثله من معايير عالمية لا يجوز لأحد أن يتخطاها. وأن هذه العبارات لا تستخدمها أمريكا إلا من أجل تحقيق مصالحها في أسقاط أنظمة انتهت مصلحتها معها أو أنظمه لم تكن موالية لها منذ البداية. والتشكك في وجود ما يسمى بالمسئولية الدولية في مجال حقوق الإنسان لمواجهة الدولة التي ترتكب عملاً دولياً وغير قانوني ضد شعبها؛ من تعريضه لعمليات قتل وعنف تصل إلى حد جرائم الإبادة [٢١].

وهذا ما أكده عدم اتخاذ أمريكا موقفاً حاسماً تجاه المجازر الإنسانية التى تحدث في سورية على الرغم مّما تملكه أمريكا من قوة نافذة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، يجعلها قادرةً على التأثير دولياً من أجل انقاذ الشعب السوري وتراثه الذى يدمر تحت أقدام الصراع الشرس على الأراضي السورية[٢٢].

من هنا يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست الدولة الوحيدة التى تتحكم في مسار الصراع السوري وأتضح ذلك في فشل مجلس الأمن في ايجاد حلاً للأزمة السورية، فمنذ أن بدأ نقاش القضية السورية في مجلس الأمن منذ ٢١ أبريل ٢٠١١ أي بعد شهر ونصف من اندلاع الأزمة، كانت وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية تؤيد انتقالاً سلمياً للسلطة، بينما كان هناك موقف روسي وصيني رافضٌ لأيٍّ تدخل في سورية باعتباره شأناً داخلياً، وهذه المواقف المبدئية تكاد لم تتغير رغم تطور الأحداث في سورية. و هذا ما سنناقشه في المبحث القادم

ثانياً: الدور الفرنسي:

تكتسب العلاقات الفرنسية-السورية طابعاً خاصّاً لكون سورية قد خضعت للاحتلال الفرنسي، بانتدابٍ من عصبة الأمم، بين أعوام ١٩٢٠ و١٩٤٦ حيث انتهى التواجد العسكري الفرنسي على الأراضي السورية تماماً. وهذا التاريخ الأخير الذي يعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت فرنسا

أول بلد غربي يعترف بالائتلاف الوطني السوري المعارض في نوفمبر– تشرين الثاني عام ٢٠١٢. بل إن الرئيس الفرنسي الحالي فرانسوا هولاند ذهب إلى حد التأكيد يوم الاعتراف بالائتلاف على أنه "الطرف الوحيد الذي يمثل الشعب السوري" وينظر إليه بوصفه يجسد لاحقا "الحكومة الديمقراطية" التي كان ينتظر أن تسمح بإنهاء "نظام بشار الأسد" هو الخيار[٢٣].

ولم تكتف فرنسا بالاعتراف بالائتلاف الوطني السوري المعارض. بل كانت أيضا سباقة إلى دعم أحد مطالب الائتلاف والذي كان يدعو دول الاتحاد الأوروبي لرفع حظر مبيعات الأسلحة تجاه سورية. ([٢٤]) وفعلاً رفع الاتحاد الحظر بضغوط مورست عليه من قبل بعض دوله منها فرنسا، وذلك للسماح للمعارضة بالحصول على أسلحة تساعدها على التسوية من قبل مجلس الأمن الدولي والحقيقة أن معطيات جديدة طرأت مؤخراً على ملف النزاع السوري دفعت فرنسا إلى التركيز في التعاطي مع الأزمة على منطق البحث عن حل سياسي للخروج منها. ومن أهم هذه العناصر، مخاوف الدول الغربية عموما وغالبية الدول العربية التي تدعم المعارضة السورية من عواقب دخول الجماعات الجهادية وتنظيم القاعدة في النزاع وحرصها على انتداب مواطنين غربيين في القتال وتحويلهم شيئا فشيئا إلى قنابل موقوتة بالنسبة إلى بلدانهم الأصلية[٢٥].

شهد الموقف الفرنسي نقله نوعية صيف ٢٠١٣ بالتحديد بعد الهجوم الكيميائي على الغوطة والذي اودى بحياة مئات المدنيين العزل، فقد بدى واضحاً من خلال الخطاب الذي القاه الرئيس الفرنسي امام السفراء الفرنسيين خلال افتتاح مؤتمر الدوري السنوي في باريس، وقد بدى ان فرانسوا هولاند كان مقتنعا جدا بضرورة توجيه ضربة عسكرية للنظام السوري تستهدف منشئاته الحيوية وتضعفه وبالتالي سقوطه، ولم تحصل هذه الضربة الى كان من المفترض ان تقودها الولايات المتحدة وبريطانيا العظمية و فرنسا بسبب تراجع رئيس الوزراء البريطاني والرئيس الأمريكي عن مبدا المشاركة فيها لاسباب خاصة باللعبة السياسية في بريطانيا العظمية والولايات المتحدة الأمركية [٢٦] ، ويمكن ملاحظة أن الرئيس الفرنسي هولاند كان الرئيس الغربي الأوّل الذي طالب بالتدخّل في سورية (منعاً للمجازر)، بل وكشف في مقابلة مع قناة BFMTV الإخبارية بأنّه اقترح في صيف ٢٠١٣، في اعقاب استخدام الأسلحة الكيمائية (٢١ أغسطس/آب ٢٠١٣)، التدخّل في سورية عسكرياً وضرب النظام

حتى من دون تفويضٍ أو قرارٍ دوليّ من مجلس الأمن ، وانتقد الموقف الغربي وخاصّة الأمريكي قائلاً بأنّ أمريكا فضّلت أن تسلك طريقاً مغايراً للذي اقترحته ومحمّلاً روسيا مسؤولية تعطيل تحرّك المجتمع الدولي من خلال عرقلة اتّخاذ قراراً دولياً في مجلس الأمن[٢٧]. كما كشف رئيس البعثة الدبلوماسية الفرنسية لوران فابيوس، في مقابلة مع القناة المذكورة ذاتها، بأنّ فرنسا قد زوّدت من أسمتهم بالمقاتلين المعتدلين في المعارضة السورية بالأسلحة والمعدات العسكرية.

لكنّ الموقف الفرنسي الأخير في الامتناع عن المشاركة في ضرب أهدافٍ داخل سورية في إطار حملة التحالف الدولي على تنظيم داعش الإرهابي يبدو في ظاهره متناقضاً مع الموقف الفرنسي المندفع حيال الوضع في سورية ويثير تساؤلات وحيرة لدى المتابعين للشأن السوري والموقف الفرنسي منه[٢٨] .وقد اشترطت فرنسا للتحرّك العسكري وجود مظّلة دولية شرعية أو طلب رسمي من الدولة المعنية بالتدخّل على أراضيها وهو ما حصل في الحالة العراقية من خلال دعوة الحكومة العراقية المجتمع الدولي إلى التدخّل العسكري الأمر الذي لا يتوفّر في الحالة السورية، وكذلك إذا ما علمنا أنّ التحالف الدولي المناهض لتنظيم داعش مقسّماً وظيفياً إلى تحالفين؛ تحالفٌ أمريكي– أوربي ينفّذ العمليات على الأراضي العراقية، وتحالفٌ أمريكيٌّ–عربي ينفّذ العمليات على الأراضي السورية.حينها ادرك الرئيس فرانسوا هولاند ان الرئيس الأمريكي طعنه في ظهره بعدولة عن مشروع التدخل العسكري في سورية لأن الإدارة الأمريكية كانت تتفاوض آنذلك منذ اشهر مع طهران في الخفاء بشأن البرنامج النووي الإيراني، من هنا يمكن أن نقول ان الموقف الفرنسي تلاشى بفعل مواقف الدول الأقوى على الساحة السورية (الولايات المتحدة الامريكية وروسيا).

المطلب الثاني

الدور الروسي _الصيني

لقد شكّلت مواقف كل من روسيا الاتحادية وجمهورية الصين الشعبية تجاه الأزمة السورية مفاجأةً للكثير من المراقبين نظرًا لوقوعهم أسرى الاتجاه التاريخي الذي أخذته دبلوماسية الدولتين خلال الفترة من ١٩٧٨ في الصين (ما بعد برنامج التحديثات الأربعة) ومن ١٩٨٥ في روسيا الاتحادية

(فترة ميخائيل غورباتشوف وبوريس يلتسين)، دون الأخذ في الاعتبار تحولات عميقة في بنية الدولتين انعكست على دبلوماسيتهما، مما تقدم يمكن القول أن دور الروسي– الصيني من الأزمة السورية في ظل وضع دولي يتسم بأزمة مالية كبرى تعصف باقتصاديات اوروبا والولايات المتحدة وهو عامل له اهمية حيث ينعكس في محاولة إدارة اوباما وتخفيض النفقات العسكرية بما يعنيه ذلك من تقلص الدور العسكري الأمريكي وصياغة استراتيجية عالمية جديدة تستبدل الانتشار الواسع للقوات، بمفهوم قائم على أن القوات المشتركة الاصغر حجما اكثر سرعة؛ وفقاً لأهمية دائمة للتحريك الانتشار والتميز بالقدرة على التجديد والتوفق التكنولوجي، من ناحية اخرى نرى محاولات من روسيا والصين لاستعادة بعض مواقع القوة والنفوذ على المسرح العالمي (خاصة بالنسبة للروس) وتوسيع مجالات الأهتمام الاستراتيجية مع تنامي الفئه الاقتصادية بالنسبة الى الصين، لذك سوف نتطرق في هذا المطلب ال حقيقة الدورين(الروسي_ الصيني)في الأزمة السورية.

اولاً: الموقف الروسي من الازمة السورية:

شهدت العلاقات الروسية–السورية فترة ركود في مرحلة التسعينات، واستمرت حتى عام ٢٠٠٥،عندما شطبت ٨٠٪من الديون البالغة حوالي عشرة مليارات ونصف المليار يورو، وتشكل الان نسبة التبادل التجاري بين روسيا وسورية حوالي ٣٪ من التجارة الخارجية السورية، وبلغ حجم التبادل التجاري قبل الازمة السورية اقل من مليار دولار، من هنا كان واضحاً ان التعاون الروسي– السوري كان ضعيفاً قبل الأزمة، ومايؤكد ذلك أيضاً قلة زيارات كبار المسؤولين بين البلدين. وقد اعرب وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف اثناء الأزمة في مصر أن روسيا لاترحب بهذه الاحداث ؛ ويقصد هنا احداث الثورات والازمات التي تمر بها المنطقة العربية، من هنا يتحتم علينا معرفه لماذا بدأ الموقف الروسي يتغير ولاسيما حيال الوضع في سورية.[٢٩]

ففي البحث عن اسباب تدخل روسيا في ساحة الازمة السورية يتوجب علينا ان نرجع الى الوراء قليلاً، فقد كان التدخل المباشر الامريكي–الغربي في عدة دول تمثل بمثابة ضربة للمصالح الروسية وهذا تجسَّد في تدخل يوغسلافيا والتدخل في افغانستان وظهور حركة طالبان المتشددة، واحتلال العراق

واخراج الشركات الروسية منه، واخيراً استخدام الغرب لقرار مجلس الأمن ضد ليبيا، الذي امتنعت روسيا عن التصويت عليه في اسقاط نظام القذافي، الذي ادى الى خسارة روسيا بمليارات الدولارات نتيجة فقدان الشركات الروسية لعقود اقتصادية مهمة، بعد تلك المحطات المؤلمة في سياسة روسيا الخارجية، بدأت الانتفاضة الشعبية في سورية في اذار ٢٠١١، فقررت روسيا بشكل قطعي الدفاع عن النظام السوري، لان حساباتها الجيوإستراتيجية تقول ان سقوط النظام السوري هو بداية ومقدمة لإسقاط النظام الايراني ويشكل ذلك خسارة استراتيجية كبرى لروسيا [٣٠].

ولقد اتخذت روسيا قرارها الاستراتيجي في الدفاع عن النظام السياسي السوري معتبرةً ايّاه ركيزةً أساسية من وجودها الاقليمي وحلقة جوهرية في تفاعلاتها في المنطقة، كونه يمثل امتداداً جغرافياً لتحالفها الممتد من ايران شرقاً حتى جنوب لبنان غرباً مروراً بالعراق، كما انها (روسيا) قد تبنّت مواقف حازمة إذ اعتبرت ان معركة دمشق هي معركة موسكو وذلك من منطلق ان انتصار الأزمة يعني وصول الاسلاميين المتشددين الى السلطة وسيكون لذلك انعكاسات دولية واقليمية خطيرة، فمن جهة سيأتي دور النظام الشمولي الاوتقراطي في ايران، واحتمال انهيار حكم الشيعة في العراق، وسيتبع ذلك انتقال الاسلام الى دول اسيا الوسطى والقوقاز والتي تعتبر قنبلة موقوته، ان اتخاذ روسيا موقف يدعم سورية يعود لأسباب ٍعدّة ، فروسيا تأمل الحصول على عوائد مالية مقدّرة بمليارات الدولارات ؛ نتيجة لتعاون طويل الأمد مع طهران في مجالات الذرة للأغراض السلمية. اضافة الى ذلك ان دعم موسكو سيحسن صورة روسيا كوسيط نزيه ومؤثر في المنطقة، كما ان موسكو تسعى الى اقامة علاقات طيبة مع كافة الاطراف المهمة في الشرق الاوسط الكبير، على خلاف الولايات المتحدة الامريكية، وأن روسيا تتحرك في سياستها الخارجية في اطار مبدأ اقامة " نظام تعدد الاقطاب"[٣١]. وهذا الموقف غير معادي لأمريكا او لأوربا. لاسيما وان روسيا اليوم تسعى لتجنب اثارة نزاع سواء مع الاصدقاء القدماء او الجدد بما في ذلك اميركا او اوربا، وتحاول على مختلف المستويات ان تدمج بين الترهيب والترغيب في الموقف من قضايا الامن الدولي. ومن الواضح ان الغرب نفسه لا يرتاح للسياسة الاميركية " احادية الجانب" و "ذات القطب الواحد" ، وخاصة في ظل ظروف استمرار النزاع في العراق دون معرفة دقيقة للاسباب التي تبرر الحرب هناك ، وأن كل هذا يعني ان روسيا ستدعم سورية لضغط الغرب، لحد ان

يكون الثمن السياسي لهذا الموقف مقبولاً ومربحاً لها. كما أن موسكو ضد فرض عقوبات على سورية بذريعة عدم تعاونها مع لجنة التحقيق باغتيال الحريري. ولكن من المستبعد ان تمضي موسكو للمواجهة مع واشنطن والاتحاد الاوربي بسبب هذه القضية[٣٢].

من هنا يمكن القول ان سورية تُشكِّل أحد أهم الشركاء العرب التجاريين لروسيا إذ تشكِّل التجارة الروسية–السورية ما نسبته ٢٠٪ من إجمالي التجارة العربية–الروسية، كما أنها تشهد تناميًا، إذ ارتفعت التجارة الروسية–السورية إلى ١,٩٢ مليار دولار عام ٢٠١١ بزيادة تصل إلى ٥٨٪ عن عام ٢٠١٠. من ناحية أخرى، تصل الاستثمارات الروسية في سورية إلى حوالي ٢٠ مليار دولار، كما أن الشركات الروسية لا سيما في القطاع الطاقوي تُعد من أبرز الشركات العاملة في سورية مثل شركة تانتفت، وشركة سويوز منتغاز، وبعض فروع شركة غازبروم [٣٣].

كما أن القاعدة البحرية في سورية (طرطوس) تعتبر القاعدة الوحيدة لروسيا على شواطئ البحر المتوسط، وهي موجودة عملاً باتفاقية قديمة بين البلدين تعود لعام ١٩٧١، ولكن استمرارها كلّف روسيا إعفاء لسورية من ديون بلغت ٩,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٦، إلى جانب حصول روسيا على بعض التسهيلات كذلك في اللاذقية[٣٤].

كذلك تُعد سورية إحدى الدول المهمة كسوق للسلاح الروسي إذ شكّل نصيب سورية من تجارة روسيا العسكرية حوالي ٧٪ عام ٢٠١٠، والتي بلغت ٧٠٠ مليون دولار، كما أن سورية متعاقدة مع روسيا على صفقات عسكرية بقيمة أربعة مليارات دولار حتى عام ٢٠١٣، منها ٩٦٠ مليون دولار عام ٢٠١١، وحوالي ٥٥٠ مليون دولار عام ٢٠١٢ طبقًا لمركز تحليل الإستراتيجيات والتكنولوجيا في موسكو (كاست)، وهي تقريبًا نفس قيمة المبيعات العسكرية الروسية لسورية خلال الفترة من ٢٠٠٦–٢٠١٠؛ مما يجعل قيمة المبيعات العسكرية خلال الفترة من ٢٠٠٦–٢٠١٣ حوالي ثمانية مليارات دولار [٣٥].

مما تقدم يمكن ملاحظة أن بقاء النظام السوري هو نفوذ جيوستراتيجي لروسيا حتى لو كان هذا النظام ضعيفاً، وذلك بعد ان ظهرت الجيوستراتيجة بشكل جلي وواضح في هذه المرحلة الحساسة التي تمر بها انظمة المنطقة بعد ان انتشرت عدوة الفوضى في هذه الانظمة، لهذا قررت روسيا مناهضة الأزمة

ومواجهة من يؤيدها، بعد أن استخدمت بالتوافق مع الصين حق النقض ثلاث مرات في مجلس الأمن، واعاقت بذلك بلورة ادانة او اجراءات دولية رادعة ضد النظام السوري،هذا الموقف من الأزمة السورية وضع روسيا في موقف تضاد مع اتجاهات الرأي العام العربي[٣٦].

في النهاية يرى الباحث ان روسيا نجحت الى حد كبير في فرض ايقاع السياسة الدولية تجاه سورية حتى الان، واستطاعت ان تكون اللاعب الأبرز جيوستراتيجياً لحد الان في ظل عدم رغبة الغرب وتركيا في التدخل مباشرة، على خط الأزمة، ولكن هذا الموقف الروسي عرضة للتغير بشكل ممكن ان يكون سريعاً جداً ، وهذا ما أثبتته التجارب التاريخية عندما تركت العراق وهو اكبر حليف أستراتيجي لها في المنطقة في فك التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية ضد العراق عام ١٩٩١، وما تكرر ايضاً في ليبيا وادى الى انهيار النظام الليبي.

ثانياً: الموقف الصيني من الازمة السورية:

إن جوهر السياسة الصينية هو السعي إلى تحقيق التعاون في إدارة الشؤون الدولية. بالتالي، ما تسعى إليه الصين في الشرق الأوسط، سواء فيما يختصّ بالعلاقات على صعيد الاقتصاد أو الطاقة، أم فيما يتعلّق بالنزاعات، كالصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، أو بالوضع في ليبيا وسورية، فهو التعاون والتفاوض وحلّ النزاعات[٣٧].

وبالعودة الى التاريخ نجد ان دعم الصين لسورية جاء بناءً على معطيات أيديولوجية، بالإضافة إلى اعتبارات أخرى. فتحثّ العقيدة الكونفوشيوسية التي تعتبر مرتكزا رئيسا في الفكر السياسي الصيني، على التآخي والسلام وفعل الخير، الامر الذي يفسر سيادة طابع التعامل بالقوة الناعمة، بدلاً من الصلبة في سياسة الصين الخارجية عموماً. كما تعتمد الصين في سياستها الخارجية على المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، التي أقرّها الحزب الشيوعي الصيني، منذ نشأة الجمهورية الصينية الشعبية عام ١٩٤٩، التي تتقاطع تقاطعا تاما مع تلك المبادئ الكونفوشية.

أيدت الصين الموقف العربي عموماً، وشجبت العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وأدانت الاعتداء الإسرائيلي على الدول العربية في حرب عام ١٩٦٧، ودعمت مصر في حرب عام ١٩٧٣. وبقت

الصين تقف إلى جانب الحقوق العربية المشروعة، المتمثلة في استرداد الجولان وإقامة الدولة الفلسطينية[٣٨] .

ومما تقدم يمكن ملاحظة أن موقف الصين تجاه الأزمة السورية اتسم بالثبات والموضوعية منذ البداية، وذلك من خلال تأكيدها على ضرورة احترام رغبة الشعب السوري وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لسورية. ولأن الصين تسعى دائماً إلى ضمان حصتها من الطاقة، وهي تعتمد في ذلك على المنطقة العربية، فقد أعلنت مراراً، خشية الدخول في خلاف سياسي يتبعه خلاف اقتصادي مع الخليج الغني بالنفط، وأن جوهر السياسة الصينية هو السعي إلى تحقيق التعاون في إدارة الشؤون الدولية، وأن موقفها يتلخص بضرورة التعاون والتفاوض لحل هذه النزاعات الموجودة في منطقة الشرق الأوسط [٣٩]. هكذا انطلقت الصين في استخدامها "الفيتو" في مجلس الأمن من استيائها المتزايد حيال ما تعتبره "سياسة أمريكية" هدفها حرمانها من الوصول إلى مصادر الطاقة في الشرق الأوسط.

أما عن معارضتها التقليدية للتدخل العسكري، وخصوصاً الضربة الأمريكية التي كانت مرتقبة ضد سورية، فهذه المعارضة تعود ولو جزئيا إلى تاريخها الذي يسجل معاناتها من التدخل الاجنبي في اواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين، فضلاً عن العقوبات التي فرضت عليها بقيادة الولايات المتحدة لسنوات طويلة أثناء الحرب الباردة، الأمر الذي جعل الصينيين حساسين للغاية إزاء كل من التدخل والعقوبات، وهم بالتالي مترددين في دعم هاتين الخطوتين، حتى وان كانتا تستهدفان أنظمة سلطوية في الشرق الأوسط، مثل النظام في سورية [٤٠].

من هنا نرى أن الدوافع الإستراتيجية هي المحرك للموقف الصيني من الأزمة السورية في ظل محاولة لترجمه أهدافها ومصالحها السياسية والاقتصادية في المنطقة . ويرى مراقبون بأنّ تفسير الموقف الصيني من الأزمة السورية والذي تجلّى بتبني الفيتو مرتين (مع روسيا) لا يتعلق مبدئياً بالعلاقة السورية الصينية المباشرة، بل إنّ مشكلات أخرى – غير الأزمة السورية – تدور بين القوى الكبرى ومن بينها الصين انعكست على المشهد السوري يمكن أن تساهم في قراءة هذا الموقف فالعلاقة بين الصين و روسيا، تأخذ بعداً إستراتيجياً مهماً بالنسبة للصين، فإنّ وجود مصالح اقتصادية مشتركة

بينهما مهمة للدولتين يعزز أيضاً من فرص التنسيق على المسرح الدولي. وإقليمياً فإنّ إيران حاضرة في إستراتيجية الصين الدولية، فإيران تعد ثاني أهم مورِّد للنفط الى الصين[٤١].

في النهاية نرى بان المصالح(الطاقة) هي مفتاح السياسة الخارجية الصينية خلال القرن الحادي والعشرين، ففي ظل الطلب المتزايد من نفط الخليج العربي من جانب الصين، إذ تؤكد المصادر على ان ٥٥٪من احتياجاتها النفطية(حوالي٥,٣ مليون برميل يوميا) يأتي اكثر من نصفها من دول العربية، وهذا ما يمكن ان يؤشر لدينا بأن الصين يمكن ان تحل محل الولايات المتحدة الامريكية في الشرق الاوسط، ولاسيما اذا ماعلمنا بأن الصين ثاني اكبر اقتصاديات العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية[٤٢]. ولكن عند الاخذ بنظر الاعتبار الديون الامريكية نجد ان الصين ستكون الاول اقتصادياً. لهذا السبب يمكن القول ان الصين لا تكترث كثيرا بمواقف سياستها تجاه القضايا بالمنطقة ولاسيما الاحداث في سورية، والتي هي محور دراستنا بقدر ما تبحث عن مناطق نفوذ تؤمن لها احتياجاتها من الطاقة.

الخاتمة

إن الأزمة السورية والتفاعل الدولي معها يثير مجموعة من التساؤلات حول هل العالم يتحول إلى نظام التعددية القطبية؟ وكيف ستتعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع هذا التغيير الجوهري في بنية النظام الدولي الذى تتربع على قمته منذ أنهيار الاتحاد السوفيتي؟ وهل تراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية كفاعل رئيسي في المنطقة العربية؟ ومع الاختلاف على الإجابة لهذه التساؤلات فهناك تأكيد على أن روسيا والصين أصبحتا من القوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولى. وعلى الجانب الأخر نجد البعض يعتقد أن الولايات المتحدة ستظل القوة الفاعلة في النظام الدولى الذي لا يزال طور التشكيل، وأنها قادرة على استعادة نفوذها وسيطرتها من جديد على النظام الدولى بعد تجاوزها أزمتها الاقتصادية التى تمر بها وتأثيرها على دورها القيادى. وفي حال تعافي الولايات المتحدة الأمريكية من أزمتها الاقتصادية، فإنها ستضمن دورا فاعلا على المستوى العالمى، خاصة في ظل عدم تمتع النموذجين الصينى والروسى بالجاذبية لدى الدول الأخرى. كما كادت الولايات المتحدة الأمريكية تخسر

مصداقيتها أمام العالم بعد تهديدها للرئيس بشار بأن استخدامه للسلاح الكيماوي سيعرضه لضربه عسكرية أمريكية، وعلى الرغم من هذا التهديد استخدم الرئيس الأسد السلاح الكيماوي في (الغوطة)، وأصبحت مصداقية الولايات لتنفيذ تهديدها في مأزق لولا تدخل روسيا وطرح مبادرتها لنزع السلاح الكيماوي. لذلك اصبحت الأزمة السورية بين معسكرين لا ثالث لهما(المعسكر الامركي والمعسكر الروسي) اما الدور الفرنسي والصيني فانه كان تحصيل حاصل نتيجة للعلاقات التي تربطهما ومصالحهما مع اي من المعسكرين، وهذا ما فرض نوع من المرونة على فرنسا والصين في المناورة في موقفهما تجاه الازمة. وفيما يتعلق بالصين فأن وضع الصين حالياً حرج ومثير للاهتمام. فدبلوماسيتها ومقاربتها للشؤون الدولية والشرق أوسطية استندتا أساساً إلى رغبتين هما ضمان حصّتها من الطاقة، وزيادة علاقاتها الاقتصادية في المنطقة إجمالاً، مع أن الرغبة الأخيرة ليست هامةً إلى الآن.

سيناريوهات الازمة:

منذ بداية الأزمة طُرحت عدة حلول على شكل سيناريوهات وآفاق لحل الأزمة السورية، جلها يصب في خانة تعقيد الأمور، لكن بدرجات متفاوتة، ولم تزل تراوح مكانها في الحسم. وهذه التشتت في السيناريوهات يأتي نتيجة لتعقد الازمة السورية وتداخلها الاقليمي مع اجندة خارجية عملت على سحب البساط من الثوار وخلق تنظيمات اصبح ينظر اليها على انها رأس الافعى التي يجب ان يقطع، وهذا كله لم يكن عن معزل او بعيد من أستراتيجية النظام السوري تحت نظرية الضغط الى الداخل وليس الخارج ، بعد ان اصبح الخارج مغلقاً امام هذه الانظمة الفاسدة، ولكن بجميع الحسابات فأن الشعب هو الضحية، حتى المعارضة السياسية فهي تجلس في الخارج وتصرح وتستنكر فقط، اما ويلات الحروب والفقر والمآسي فتقع على الذين لا يملكون قوت يومهم.

السيناريو الاول: وهو المرغوب فيه لدى النظام السوري الحاكم خاصةً، هو أخذ الأمور على عاتقه في التعامل مع حركة الاحتجاج المطالبة بتفكيك النظام السياسي، أسوةً بـ «أنموذج مدينة حماة». وذلك بإمكانه تكرار نفس التجربة، من قمع وانهاء بطريقة الاسد الشهيرة، هذا ما يؤدي إلى حدوث كارثة اجتماعية وإنسانية ووطنية واحدة على الأقل، ولكن النظام السوري نسى او تناسه بشكل او بأخر بأن

النظام الدولي والبيئة الاقليمية اختلفت عن قبل في عهد حافظ اسد فاليوم العالم متربص والولايات المتحدة الامركية خطابتها جاهزة للتدخل باسم حقوق الانسان والحريات الاساسية .

السيناريو الثاني: هو تدخل عربي أو عربي – دولي، في محاولة لإقناع النظام بالتنحي عن السلطة، والاستفادة من نماذج تونس وليبيا ومصر واليمن، وبقية دول العالم. كان ذلك الاتجاه مرفوضاً من جانب النظام السوري، جملةً وتفصيلاً. فقد فضّل النظام التعامل مع الأمور بطريقة غاية في القسوة والقمع، ورفض حتى فتح حوار خجول مع المعارضة، واكتفي بنعتها بالعمالة للقوى الخارجية والمعادية. من جانبها، فالمعارضة، وخاصةً الخارجية، رفضت التعامل مع نظام لا يقبل طرح بند جوهري يدعو إلى إمكانية تنحّي الرئيس كمقدمة للتخلص من النظام.

السيناريو الثالث: هو تدخل دولي أكثر حزماً، بالذات تحت مظلة البند السابع في قانون الأمم المتحدة، الذي يجيز استخدام القوة المسلحة إذا ما تطلّب الأمر. فالظروف المحيطة بالأزمة السورية تدعو بإلحاح إلى استخدام القوة العسكرية، لأن الأطراف المتصارعة ميالة لاستخدام القوة المفرطة ضد بعضها البعض. وأن مدن بكاملها قد تُمسح من الوجود الفعلي، إذا ما أُطلقت أيدي النظام في استخدام الجيش بغية التخلص من خصومه السياسيين. يرى النظام أن المعارضة مسلحة، وتتخذ من التجمعات المدنية أمكنةً للاختباء والانقضاض على قوى الأمن الموالية للنظام.

السيناريو الرابع، هو ما جرى حتى الآن، وهو ترك الساحة للصراع، والمراقبة الفاعلة عن كثب. يجري ذلك من منطلق أن أهالي الشام أدرى بالشعاب، ويعرفون أقصر الطرق للتخلص من بعضهم البعض بالتدمير والإهلاك. وتطبق نظرية الخلاص والهلاك بين اولاد البلد الواحد وذلك من اجل ان ينعم بشار الاسد بالسلطة.

وأخيراً حسب وجهة نظر الباحث المتواضعة، فان سيناريو التدخل الدولي من اجل انهاء الازمة السورية سوف يكون اكثر خيار مطروح، وذلك من اجل عزل بشار الاسد بعد ان تخلت عنه روسيا بناءاً على صفقة سياسية تكون سيادة سوريا وثرواتها رهينه بيد الدول الكبرى، ومن ثم محاولة اجراء انتخابات لتشكيل حكومة موالية لأجندة مختلفة على قرار ما هو موجود في العراق ولبنان.

هوامش البحث

(١) عزمي بشارة، افكار حول الأزمة السورية ،الجزيرة نت،٢٠١١/٦/١٠.على الموقع الالكتروني.www.aljazeera.net

(٢) مجموعة مؤلفين، الازمة السورية"الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية"،المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة،٢٠١٣،ص١٦.

(٣) جاك جوزيف أوسي،قراءة و معايشة للأسباب التي أدت للأزمة في سورية،الحوار المتمدن،٤٠٦٤،بتاريخ ٢٠١٣/٤/١٦.

(٤)محمد موسى محمد، القضية الكردية في سورية، الجزيرة نت، على الموقع الالكتروني، http://www.aljazeera.net

(٥)فاروق حجي مصطفي، تفاعلات حوادث القامشلي: إلى أين تتجه؟، صحيفة الوسط البحرينية – العدد ٥٩١ – الإثنين ١٩ أبريل ٢٠٠٤م الموافق ٢٨ صفر ١٤٢٥هـ.

(٦) نبيل مرزوق،التنمية المفقودة في سورية،في كتاب(خلفيات الأزمة دراسات سورية)مجموعة مؤلفين،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،بيروت، الطبعة الاولى،٢٠١٣،ص٤٦.

(٧)وقد حدد الكاتب ميشيل خوسودوفسكي أستاذ الإقتصاد في جامعة أوتاوا– كندا ومدير مركز أبحاث العولمة غلوبال ريسيرتش في مقاله المعنون: "سورية: من يقف وراء حركة الاحتجاج،وركز على ذكر الاسباب الاقتصادية كانت هي المحور والركيزة الاساسية التي استند عليها الازمة في انطلاق شرارتها الاولى وذلك بسبب قيام دمشق بإتباع وصفة صندوق النقد الدولي الخاصة بسورية في عام ٢٠٠٦ م، وهي الوصفة التي فرضت على سورية القيام بانتهاج سياسات اقتصادية تركز على الآتي: ١– تطبيق الإجراءات التقشفية الصارمة القائمة على مبدأ تخفيض النفقات والحد من الواردات، وإلغاء الدعم وتقليل الإنفاق على الخدمات.. ٢– تجميد مستوى الأجور والمرتبات، وذلك بما يتضمن عدم زيادة الأجور، وعدم فتح الوظائف الجديدة لتعيين الموظفين والعمال والمهنيين.

(٨) أن عصب النظام السوري هو الأجهزة الأمنية، لذلك تعددت الأجهزة الأمنية وأصبح عددها (١٧) جهازاً، عدد العاملين فيها ٣٦٥ ألف، وبلغت ميزانيتها ضعف ميزانية الجيش السوري، وشكلت –هذه الأجهزة– في مجموعها أخطبوطاً أحاط بالمواطن وأحصى أنفاسه، وحاسبه على كل تحركاته وسكناته، وبث الخوف والرعب اللامحدود في كل كيانه، وجعله قلقاً ومتوتراً من أن يقع في قبضة أحدها، وربط النظام بهذه الأجهزة كل شؤون المواطن من سفر وتصدير وبيع وشراء وتجارة وتعليم وإعلام إلخ.....، وهذا ما جعلها تتوغل وتصبح كابوساً في عقل المواطن ونفسه.ينظر:غازي التوبة،الأزمة السورية: الأسباب والتطورات،دراسة قدمت الى مؤتمر الأمة الإسلامية المنعقد في استامبول في ١–٠٧–٢٠١٢،مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية،المملكة المتحدة،لندن.

(٩) احمد حسو، الخلاص ام الخراب ؟ سورية على مفترق طرق، تقديم (ياسين الحاج صالح)،مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان،الطبعة الاولى٢٠١٤،ص٢٤.

(١٠) جاك جوزيف أوسي،قراءة و معايشة للأسباب التي أدت للأزمة في سورية ،مصدر سبق ذكره.

(١١) رايموند هينبوش،سورية ثورة من فوق،رياض الريس للنشر والكتب،لبنان،٢٠١٢،ص١٣٤.

(١٢) نبيل مرزوق،التنمية المفقودة في سورية،في كتاب(خلفيات الأزمة دراسات سورية) ، مصدر سبق ذكره، ص٨٩.

(١٣) نتائج اجتماع مجلس جامعة لدول العربية بشأن تطورات الوضع في سورية،الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية ،٢٠١٢/١/٢٢،على شبكة المعلومات الدولية: http://www.lasportal.org/wps/portal

(١٤) هل الجامعة العربية قادرة على انقاذ سورية ؟ورقة تقدير موقف ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،٢٠١٢/١١/٣٠، على الرابط التالي: http://www.dohainstitute.org/release

(١٥) محمد جمال بركات،العقد الاخير من تاريخ سورية:جدلية الجمود والاصلاح،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،بيروت،٢٠١٢،ص٦٧.

(١٦)علي حسين باكير، مجلة البيان العدد ٣١٢ شعبان ١٤٣٤هـ، يونيو – يوليو ٢٠١٣م.

(١٧)عزمي بشارة، سورية : درب الألام نحو الحربية معادلة، في تاريخ الراهن، مركز العربي للأبحاث، دراسة السياسات الطبعة الأولى، بيروت، اغسطس ٢٠١٣. ص ٤٦١.

(١٨)محمود حمدى أو القاسم، " التوافق الروسى الأمريكى حول نزع الكيماوى السورى هل تراجعت احتمالات العمل العسكرى؟"(ملف الأهرام الاستراتيجى: العدد ٢٢٦، أكتوبر، ٢٠١٣) ص ص ١١٣– ١١٤.

(١٩) دانية الخطيب، حقيقة الموقف الأمريكي من الأزمة السورية، مجلة السياسة الدولية ،العدد ١٩٨،٢٠١٤،ص١٣٨.

(٢٠)أنظر: إحسان مرتضى،الدور الإسرائيلي في الأزمة السورية، قضايا اقليمية، مجلة الجيش – العدد ٣٣٧ / تموز ٢٠١٣.

(٢١)عبدالعال الديربى، مقتضيات متباينة: الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان في النطاق الداخلى، مجلة السياسة الدولية: العدد ١٩٥، يناير، ٢٠١٤، ص ٣٢– ٤٢.

(٢٢) صحيفة البيان،الخلاف الأمريكي الفرنسي بشأن سورية يزداد وضوحاً، www.Oreint_news.ne٦/٤/٢٠١٥

(٢٣)Michael Young, US and France need to see eye to eye on Syria, National, Opinion, March ٢٥, ٢٠١٥٠ ت

(٢٤) معتز عبدالقادر محمد،التفاعلات الدولية في الازمة السوري،المركز العربي الديمقراطي،على شبكة المعلومات الدولية، الانترنت: www.democraticac./?p=١٤٠٨٢

(٢٥)حسان التليلي، الأحتجاجات في سورية، فرانسو هولاند الأئتلاف الوطني لقوى الأزمة، والمعارضة السورية، الموقف الفرنسي من الأزمة السورية من منطرق التدخل العسكري الى منطق الحل السياسي،على شبكة المعلومات الدولية. www.m.mc-doullira.com

(٢٦) انظر: حسين عمر،في الموقف الفرنسي من الوضع في سورية، الحوار المتمدن-العدد: ٤٥٩١ - ٢٠١٤ / ١٠ / ٢

(٢٧) ثريا شاهين، الدعوات الفرنسية لن تغيّر موقف واشنطن حول سورية، صحيفة المستقبل، العدد ٥٢٧٢ ، الجمعة ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٥ ، ص ٢.

(٢٨) حمد الباهلي، سورية ... سباق عسكري على المفاوضات، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن،الاحد٢٠١٥/٩/١٣. على شبكة المعلومات الدولية:

http://www.asharqalarabi.org.uk

(٢٩) فالح الحمراني، قراءة في موقف روسيا من سورية،الحوار المتمدن، العدد ١٩،١٣٨٢/٧/٢٠٠٥.

(٣٠) وفقاً لرأي الرئيس الروسي بوتين ان سورية هي المعركة الاخيرة في الصراع عالمي وممتد لعدة قرون بين الدول العلمانية والاسلامية السنية بدأت اولاً في افغانستان مع طالبان ثم انتقلت الى الشيشان ومزقت عدد من الدول العربية. محمود حمزة،محاضرة القيت في معهد موسكة للعلاقات الدولية بعنوان السياسة الخارجية لروسيا والصراع الدولي الجيو-أستراتيجي على الارض السورية

(٣١) معتز سلامة،الدور الروسي في سياق إقليمي متغير، مجلة السياسة الدولية،العدد١٩٨،اكتوبر، ٢٠١٤،ص١٢٣.

(٣٢) ماكسيم يوسين،ماهي أسباب موقف روسيا من سورية ؟ صحيفة كومرسانت الروسية، ترجمة لمى الشمري،جريدة الاتحاد.العدد١٢٨٠،تاريخ٢٠٠٨/٢/٢٢.

(٣٣) عزمي بشارة،سورية:درب الآلام نحو الحرية،مصدر سبق ذكره،ص٢٣٥.

(٣٤) BBC, Syria crisis: Where key countries stand, ١٨ February ٢٠١٤.

(٣٥) قبل الأزمة كانت سورية في مرتبة متأخرة على قائمة مبيعات الاسلحة الروسية بعد الهند والصين والجزائر وايران وفنزويلا وماليزيا وكوريا الشمالية وفيتنام والمجر واليونان والامارات العربية المتحدة،لكن بعد الأزمة السورية ازدادت مبيعات الاسلحة الروسية الى سورية،ومن المتوقع ان تبلغ نهاية العام ٢٠١٤ نحو ١,٨ مليار دولار، اي ان تصبح سورية في المرتبة الخامسة على قائمة مبيعات الاسلحة. ينظر:هادي شادي،صادرات السلاح الروسي بين زمنين،السفير،٢٠١٤/٢/١٥،على الموقع الالكتروني http://www.assafir.com/article.aspx?Articled :

(٣٦) عمر كوش، الدور الفرنسي في منطقة الشرق الأوسط، الجزيرة نت:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/٢٠١٠/١/٤.

(٣٧) سنية الحسني، هل تعكس سياسة الصين تجاه الأزمة السورية... تحولات إستراتيجية جديدة في المنطقة؟، صحيفة القدس العربي، ١٣/ابريل/٢٠١٥.

(٣٨) أنظر: يزيد صايغ ، موقف الصين حيال سورية،موسسة كارينغي،على شبكة المعلومات الدولية: http://carnegieendowment.org/٢٠١٢/٠٢/١٠

(٣٩) عدنان كريمة، الصين تتجاوز موقفها السياسي من الأزمة السورية وتطور علاقاتها الاقتصادية بالخليج ، صحيفة رأي اليوم، بيروت٢٣/١/٢٠١٤.

(٤٠) يزيد الصايغ، الموقف الصيني حيال سورية، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، شباط ٢٠١٣.

(٤١) محمد كريم كاظم ، ابتسام محمد العامري ، السياسة الصينية حيال منطقة الشرق الأوسط بعد عام ٢٠٠١ ، مجلة قضايا سياسية ، العددان :(٣٢-٣٣)،(جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٣) ، ص ١١٤

(٤٢) يزيد الصايغ، الموقف الصيني حيال سورية،مصدر بق ذكره.